الأمم المتحدة

A/71/753

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير هو التقرير المرحلي السادس عن إنشاء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا، المقدم عملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨. وتُعرض في التقرير معلومات مستكملة عن آخر التطورات التي استجدت فيما يتعلق بالمشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/70/698).

وخلال الفترة التي انقضت منذ صدور التقرير السابق، وصلت عملية تشييد المرفق إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. والمشروع الآن في مرحلة ما بعد الإشغال، التي تتضمن فترة مسؤولية عن العيوب مدتها ١٢ أشهر. وتشغل الآلية المرفق الجديد منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

310117 300117 17-00847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد ظل المشروع في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة، ويتوقع أن يصل رصيد الاعتماد المخصص للطوارئ إلى ٨١٤ ٤٥٥ دولارا. وقد تمت الاستفادة من العمالة والمواد والقدرات المحلية إلى أقصى حد طوال مدة المشروع، وبخاصة أثناء التشييد.

وواصل فريق المشروع رصد المشروع عن كثب، بتوجيه من مكتب خدمات الدعم المركزية. وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لفعالية إدارة مرحلة التشييد وصنفها بأنها ''مرضية''.

وبعد اكتمال مرحلة ما قبل التشييد في حينها، بدأ التشييد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ وكان من المقرر أن يستمر لمدة ١٢ شهرا. وبسبب الصعوبات التقنية التي ظهرت في الموقع، اكتمل التشييد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد شرعت الآلية، بالتشاور مع مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية، في استكشاف خيارات للإجراءات المناسبة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن التأخير، حيثما كان القيام بذلك مجديا من الناحية الاقتصادية، عملا بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨، وسوف تواصل القيام بذلك، وسيتم الإبلاغ عن النتائج في التقارير المقبلة عن ميزانية الآلية.

أولا – مقدمة

١ – بدأ مشروع تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٦/٢٤٠ ألف. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية أن تخصص مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لتغطية المصروفات المتصلة بمرحلة التصميم النظري للمشروع. وفي القرار ٦٧/٢٤٤ باء، أذنت الجمعية بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل تشييد المرفق، كما أذنت للأمين العام بأن ينشئ للمشروع حسابا خاصا متعدد السنوات. وفي القرار ٦٨/٢٥٧، خصصت الجمعية العامة مبلغا إضافيا قدره ٥,٨ ملايين دولار، لتكون بذلك قد أذنت للمشروع بما مجموعه ٨,٨ ملايين دولار.

٢ – وقد سبق أن قُدمت في هذا الصدد خمسة تقارير مرحلية تحدد، في جملة أمور، نفقات المشروع وتكاليفه، كما تتناول تنفيذ طلبات الجمعية العامة وتوصياتها. وهذا التقرير هو التقرير المرحلي السادس. وهو يصف التقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق (A/70/698)، ويقدم معلومات مستكملة عن الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع، وتطبيق الدروس المستفادة، والتخفيف من المخاطر المحتملة، وتحقيق أوجه الكفاءة، واستعمال الموارد، كما يقدم بيانا مستكملا عن النفقات والتكاليف المتوقعة إلى حين إنجاز المشروع.

٣ – ويشمل هذا المشروع المباني الجديدة المخصصة لإيواء الآلية في أروشا. ويتضمن المرفق أول مبنى للأمم المتحدة مخصص لأغراض المحفوظات، وهو يضم السجلات التاريخية للإجراءات الجنائية الدولية التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن المنتظر أن تباشر الآلية في قاعة المحكمة الخاصة بها محاكمة آخر ثلاثة متهمين مدرجين على جدول أعمال المحكمة، وما زال هؤلاء المتهمون طلقاء ويُرى أنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤. وسوف يصبح هذا المرفق الرسمي، الذي تمتزج فيه العناصر المعمارية التقليدية والمواد المحلية من خلال تكنولوجيا متخصصة، من المعالم المتميزة في المنطقة وخارجها.

٤ – وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قد تحقق بنجاح الإنجاز شبه المكتمل للمشروع. وبهذا تكون مرحلة التشييد قد اكتملت وبدأت مرحلة ما بعد الإشغال. ويعمل المرفق الجديد بصورة كاملة، وقد بدأت الآلية في شغله منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٥ - وقد ظل المشروع في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة البالغة نحو ٨,٨ ملايين دولار، بما يشمل الاعتماد المخصص للطوارئ. ويبلغ الرصيد المتوقع لذلك الاعتماد ٨١٤ ٤٥٥ دولارا. وحيث إن المشروع قد نفذ الآن بنطاقه المعتمد، فليس من المتوخى أن يجري سحب مزيد من الأموال المخصصة للطوارئ الخاصة بالمشروع. أما الجزء غير المستخدم من الاعتماد المخصص للطوارئ، بما في ذلك أي رصيد حر متبق في إطار النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٧، فسوف يؤخذ بعين الاعتبار ويبلغ عنه في تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٦ - وقد شكلت القدرات والمعارف المحلية مكسبا حيويا للمشروع منذ إنشائه. وتواصلت الزيادة في استخدام الموارد المحلية خلال مرحلة التشييد، ذلك أن الأيدي العاملة والمواد الخام ولوازم التشطيبات المميزة قد تم توريدها من جمهورية تترانيا المتحدة والمنطقة.

٧ - واستعين في المشروع بالمعارف المحلية جنبا إلى جنب مع المعارف العالمية التي تراكمت لدى الأمم المتحدة في مشاريع التشييد، وتم نقلها إلى الآلية من خلال التوجيه المستمر من مكتب خدمات الدعم المركزية. وسوف تضيف أيضا الخبرات المكتسبة من هذا المشروع إلى الحصيلة الغنية من الدروس المستفادة المتوافرة لدى المنظمة، من أجل الاسترشاد بها في أفضل الممارسات.

٨ - ولم تظهر حتى الآن أي مخاطر تهدد السلامة أو تمس الجوانب الأخلاقية أو البيئية فيما يتعلق بالمشروع، وذلك بفضل الإدارة الاستباقية للمخاطر وتعاون جميع أصحاب المصلحة.

٩ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدولة المضيفة، وهي جمهورية تترانيا المتحدة، التي بدون سخائها وتنسيقها الفعال مع فريق المشروع، لما كان المرفق الجديد قد ظهر إلى الوجود.

١٠ - وكان من المقدر في البداية أن يكتمل المشروع في خمس سنوات وثلاثة أشهر، على أن يكون تاريخ إنجازه في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (A/66/745). وفي حين أن الإشغال الفعلي قد بدأ قبل هذا الموعد النهائي الأولي، فقد طرأ تأخير أثّر على مدة المشروع المنقحة، التي كانت قد خفضت، تلبية لطلب من الدول الأعضاء، من خمس سنوات إلى أربع سنوات، لتتقلص بذلك المدة الأصلية بمقدار ١٥ شهرا، على النحو المبين في التقرير المرحلي الخامس (A/70/698). ويعزى ما استجد من تأخير إلى بطء وتيرة التقدم في الموقع عما كان متوقعا بسبب التأخر في تسليم الجدار الساتر والنوافذ الخارجية. والواقع أن مسألة الالتزام بالوقت المحدد لشحن وتسليم الجدار الساتر كانت من المخاطر التي حددت في التقرير المرحلي

الخامس. ورغم أن المسؤولية الكاملة تقع على المقاول، فقد عمل فريق المشروع، بالاشتراك مع مكتب خدمات الدعم المركزية، بصورة تعاونية مع المقاول والمهندسين المعماريين على تحديد وتنفيذ تدابير للتخفيف، تبين بمزيد من التفصيل أدناه.

١١ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الآلية قد بدأت في النظر في سبل الانتصاف التعاقدية المتاحة للأمم المتحدة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن التأخيرات في مشروع التشييد.

١٢ - وفيما يلي الأنشطة الرئيسية المضطلع بها منذ التقرير السابق:

(أ) واصل المشروع الاستفادة من التعاون الوثيق بين الآلية والدولة المضيفة، وهي جمهورية تترانيا المتحدة. وتم تركيب وصلة المرافق الكهربائية الأخيرة ووصلة الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية، المقدمتين من الدولة المضيفة دون أي تكلفة على الأمم المتحدة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، افتتحت المرفق نائبة رئيس جمهورية تترانيا المتحدة؛

(ب) استمر التقدم في أعمال التشييد التي اضطلعت بها في الموقع شركة المقاولات التترانية Jandu Plumbers Ltd، إذ اكتمل الجدار الساتر، الذي يشكل عنصرا هيكليا بالغ الأهمية، كما اكتملت تجهيزات المناطق الداخلية والخارجية؛

(ج) بدأت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أعمال الاختبار والتشغيل؛

(د) عقب إتمام أعمال الاختبار والتشغيل، بلغ المشروع مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(هـ) نظمت الآلية عملية الانتقال إلى المباني الجديدة وشغلها. وقد بدأت منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في شغل المرفق الجديد، وهو يعمل بكامل طاقته.

(و) أتم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعته لفعالية إدارة مرحلة التشييد، التي قدرها بأنها ''مرضية عموما''، وبدأ المكتب في عملية مراجعة مرحلة ما بعد التشييد، وهي ما زالت مستمرة؛

(ز) واصلت الآلية إدارة المشروع بالتشاور مع الشركاء وأصحاب المصلحة، ولا سيما مكتب خدمات الدعم المركزية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت الآلية القيام بما يلي: '١' رصد المخاطر وتحديد تدابير التخفيف؛ '٢' الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية؛ '٣' تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ '٤' تعزيز التعاون والتواصل على

نحو وثيق بين أصحاب المصلحة؛ '٥' الاتصال مع المؤسسات المجاورة؛ '٦' تعزيز الإطار التنظيمي للمشروع؛ '٧' ممارسة المراقبة المالية الصارمة؛

(ح) بدأت الآلية، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية وشعبة المشتريات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، في النظر، عملا بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨، في الخيارات المتعلقة بالإجراءات المناسبة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن التأخيرات التي قد تعزى إلى شركاء الآلية التعاقديين، حيثما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية.

ثانيا – مباني الآلية الجديدة

١٣ – يضم المرفق المباني الجديدة للآلية في أروشا. وقد ظلت عناصر التصميم الرئيسية ونطاق المشروع بشكل عام متسقة مع العناصر المقدمة في التقرير المرحلي الثاني (A/67/696)، والمتماشية مع الأهداف البرنامجية للآلية، بما يشمل ملاك موظفيها واحتياجاتها التشغيلية. وتتوسط المرفق شجرة وحيدة بارزة تمثل العدالة في أجزاء عديدة من أفريقيا، وهي مغروسة في وسط الفناء الممهد بالأحجار المحلية الواردة من مدينة تانغا الساحلية التزانية. وتطل على الفناء ثلاثة مبان، هي مبنى المكاتب ومبنى المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة. وتعتمد المباني في تصميمها على أسلوب التبسيط الهندسي، وهي متعددة الأغراض، بما يعكس رؤية مجلس الأمن للآلية باعتبارها مؤسسة قائمة على عنصري السلاسة والكفاءة. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير صور للمباني بعد إتمام مرحلة الإنجاز شبه المكتمل.

١٤ – ويقع المجمع على منحدر ذي تدرج سلس، ويستفيد من مواطن القوة الطبيعية للموقع. وتمتزج في المرفق عناصر التكنولوجيا الشديدة التخصص وملامح من العناصر المعمارية التقليدية من المنطقة، التي تتبين، على سبيل المثال، من الشكل المخروطي لقاعة المحكمة وكذلك من الحجارة الطبيعية الممهد بها الفناء المفتوح.

١٥ – ويولي في المرفق الاعتبار الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالمجمع بأكمله، بما في ذلك الأماكن العامة وجميع المباني، يسهل الوصول إليه بالكراسي المتحركة.

الخصائص المتعلقة بالاستدامة

١٦ – يتقيد التصميم بأفضل ممارسات البناء المستدام المعمول بها في مجال التصميم والتشييد. فالمرفق مصمم بحيث يجري التقليل إلى أدنى حد من استهلاك الطاقة والمياه والموارد الأخرى، وبالتالي التقليل من تكاليف التشغيل الطويلة الأجل وانبعاثات غازات الدفيئة.

١٧ - وبالنظر إلى اعتدال المناخ في المنطقة على مدار السنة، تستخدم التهوية الطبيعية في مبنى المكاتب، ويقتصر استعمال مكيفات الهواء على قاعات الاجتماع والمكاتب الرئيسية الثلاثة. وبفضل المناخ المعتدل، إلى جانب انتشار أساليب التشييد بالحجارة والخرسانة المسلحة، أمكن للمشروع أن يستفيد من الكتلة الحرارية في الحد من الاعتماد على أشكال التدفئة والتبريد الاصطناعية، مما خفض بالتالي من استهلاك الطاقة. وتستخدم بصفة خاصة الجدران السميكة في مبنى المحفوظات، الذي يتطلب اشتراطات صارمة من حيث درجة حرارة الهواء، وذلك لامتصاص الحرارة من الشمس أثناء النهار وتخزينها بصورة طبيعية في كتلة الجدران للحفاظ على دفء الهواء داخل المبنى في أثناء الليل. وتُعكس هذه العملية أثناء النهار، فتحمي الجدران السميكة البيئة الداخلية عندما يسخن الهواء الخارجي بفعل الشمس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرفق مجهز بنظام للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء يتسم بكفاءة استخدام الطاقة.

١٨ - كذلك يتميز نظام الإضاءة المجهز بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء بأنه موفر للطاقة. ولزيادة الحد من استهلاك الطاقة، رُكّبت أجهزة لاستشعار الحركة في مستودعات المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة والحمامات الموجودة في كل مبنى؛ ووُضعت مصابيح شمسية في الفناء وفي أماكن انتظار السيارات؛ وجُهزت مصابيح المحيط الأمني بخلايا كهروضوئيّة.

١٩ - وأجري تقييم للأثر البيئي لهذا المشروع، على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/69/734). وخلص التقرير إلى أنه لا يُتوقع أن تترتب على أنشطة التشييد آثار بيئية ملحوظة. فقد وضع المقاول خطة لتخفيف الأثر البيئي في خلال هذه المرحلة، وقام بتنفيذها، والتزم بالقواعد التنظيمية المحلية ذات الصلة. ولم يلاحظ المهندسون المعماريون أو فريق المشروع أو الدولة المضيفة، حتى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، وقوع أي أثر بيئي سلبي.

ثالثا - إدارة المشروع

ألف - أصحاب المصلحة

فريق المشروع

٢٠ - يتولى فريق المشروع المسؤولية الرئيسية عن تنسيق المشروع والإشراف عليه بشكل عام. واضطلع الأمين العام المساعد، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس قلم الآلية، بدور القيّم على المشروع من بدايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتولى إدارته بنشاط وعن قرب. وتلقى رئيس قلم الآلية المساعدة من رئيس قلم فرع أروشا، ومن مديرة المشروع،

التي اضطلعت بدور حاسم في تنسيق الإسهامات التي قدمها العديد من أصحاب المصلحة لإنجاز المشروع، ورصد المخاطر، وكفالة الالتزام التام بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها.

٢١ - ولم يتغيّر تشكيل فريق المشروع منذ تعيين مديرة المشروع في مرحلة التخطيط، في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكفل ذلك ما يلزم من الاتساق والاستمرارية لإنجاز المشروع بنجاح. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تولى الرئيس الحالي لقلم الآلية رئاسة الفريق وتولى رئيس وحدة الخدمات العامة، المسؤول عن إدارة مرفق الآلية في أروشا، مسؤوليات مدير المشروع، بعد أن انتهى انتداب مديرة المشروع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واتُبعت الإجراءات المناسبة لتسليم المسؤوليات، وسيزداد تعزيز الاستمرارية من خلال الإرشادات التقنية التي يقدمها مكتب خدمات الدعم المركزية ورئيس قلم فرع أروشا. وسيدير فترة المسؤولية عن العيوب، التي بدأت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فريق من موظفي الآلية العاديين، يتألف من رئيس قلم الآلية ورئيس قلم فرع أروشا ورئيس وحدة الخدمات العامة بالفرع.

الدولة المضيفة

٢٢ - تعاونت الآلية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تعاونا ممتازا في جميع مراحل المشروع. ويعرب الأمين العام عن تقديره العميق للحكومة ومسؤوليها على الدعم الذي لم يتزعزع والذي بدونه لم يكن المشروع لينجح.

٢٣ - فقد تكرمت الدولة المضيفة بتقديم ١٦ فدانا من الأراضي غير المبنية دون أي تكلفة على الأمم المتحدة لكي تقام عليها مباني فرع أروشا، وتم بالفعل البناء على حوالي خمسة أفدنة منها. أما باقي المساحة غير المبنية، فهي مكسب للموقع، ولا سيما فيما يتعلق بالأغراض الأمنية. وعلاوة على ذلك، وفرت الدولة المضيفة طريقا للوصول إلى الموقع، فضلا عن أنها وفرت أيضا للأمم المتحدة وصلات للمياه والكهرباء والإنترنت دون تحميلها أي تكلفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى تجهيز الوصلات الأخيرة للكهرباء والإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمت بسلاسة إجراءات إعفاء المقاول من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد على مستلزمات هذا المشروع. وكان يجري في وقت كتابة هذا التقرير الاتفاق النهائي على تفاصيل الإعفاءات الخاصة بمقاولي الباطن وبالأمم المتحدة.

٢٤ - وتوطد التعاون مع الدولة المضيفة أيضا بتكرار التواصل الرسمي وغير الرسمي بين الآلية ومختلف الممثلين الحكوميين، بما في ذلك الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين وممثلو وكالات الدولة المضيفة والنظراء التقنيون إلى الموقع خلال مرحلة التشييد.

٢٥ - وافتتحت المرفق الجديد نائبة رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، سامية صلوحو حسن، في احتفال عُقد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أصحاب المصلحة الآخرون

٢٦ - منذ صدور التقرير السابق، ما فتئ المشروع يتلقى الدعم التقني من الفريق القانوني للآلية، وقسم المحفوظات والسجلات، وقسم شؤون الإعلام، وقسم الشؤون الإدارية والسلامة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المشروع الدعم التقني بانتظام من رئيس الشؤون الإدارية، ومكتب الميزانية والشؤون المالية، وقسم المشتريات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٧ - وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة المشورة والدعم التقنيين طوال المدة التي استغرقها المشروع، لا سيما من خلال مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية. واستمر الاتصال بين الآلية ووحدة إدارة الممتلكات الخارجية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية كل أسبوعين، وفي أحيان كثيرة على فترات أكثر تقاربا، عن طريق التداول بالفيديو والمحادثات الهاتفية الجماعية والاجتماعات والمراسلات. ونظرا للكثافة الإجمالية للأنشطة التي نُفّذت في ذروة فترة التشييد، داوم رئيس قلم الآلية آنذاك على حضور اجتماعات تنسيق نصف شهرية اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وظل على اتصال مباشر بمكتب خدمات الدعم المركزية.

المؤسسات المجاورة

٢٨ - عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠، استمرت الآلية في التواصل مع سائر المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات القضائية التي يُتوقع أن تنتقل إلى جوار مبانيها الجديدة، ومنها المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي للقانون الدولي. فالآلية هي أول مؤسسة تفتتح مبانيها الجديدة، وتتطلع إليها المشاريع الأخرى التي لا تزال في مراحلها المبكرة للتعرف على الدروس المستفادة وتبادل الخبرات. ولا تزال الآلية ملتزمة بمواصلة هذه المناقشات مع تقدم سير العمل في المشاريع المجاورة، من أجل خلق التآزر وتشجيع التعاون في الحالات التي يكون ذلك فيها مفيدا من الوجهة الاقتصادية ومتسما بالكفاءة ومأمونا وممكنا.

باء – الحوكمة والإشراف

الإطار التنظيمي

٢٩ – وضعت الآلية إطارا تنظيميا غنيا لتوجيه عملياتها وتعزيز الاتساق والإشراف فيما يخص المشروع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمدت صكوك إضافية للإدارة، منها إجراء للمطالبات، بينما نُقحت صكوك أخرى، مثل الدليل الشامل للمشاريع، الذي يستند إلى المبادئ التوجيهية العالمية لإدارة مشاريع التشييد التي أصدرها مكتب خدمات الدعم المركزية.

سجل المخاطر

٣٠ – خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه تم تطبيق تدابير ملائمة لتحديد المخاطر وتقييمها والإبلاغ بها وتدابير للتخفيف منها في كل من مرحلتي التخطيط والتشييد. وواظب فريق المشروع على تحديث سجل المخاطر، الذي أُعدّ في المرحلة الأولية من المشروع، لإدراج المخاطر الجديدة التي تظهر أثناء سير المشروع، كما واظب على استعراضه عند حدوث أي تغييرات في الظروف يُحتمل أن تؤثر على المخاطر التي تم تحديدها.

٣١ – وعملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨، أضاف فريق المشروع، خلال مرحلة التشييد، مخاطر تقنية وتعاقدية وتشغيلية ومالية ووضع تدابير لتخفيفها. وتم بانتظام رصد سجل المخاطر وإطلاع أصحاب المصلحة عليه.

عمليات المراجعة

٣٢ – تمشيا مع القرار ٦٧/٢٤٤ باء، خطط مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء عملية مراجعة ثلاثية المراحل تستمر حتى مرحلة ما قبل التشييد مباشرةً. وركزت أول عملية مراجعة رسمية للمشروع على التخطيط والحوكمة في مرحلة ما قبل التشييد وأُبلغ عنها في التقرير السابق (A/70/698). واشتملت المراجعة الأولى على تعليقات مرضية، منها تعليقات على شراء الخدمات الاستشارية المعمارية، ولم تكشف عن أي أوجه قصور خطيرة أو متفشية. وأُغلقت بسرعة ملفات التوصيات الأربع الهامة كلها.

٣٣ – وركزت المراجعة الثانية، التي اختُتمت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، على فعالية الإدارة خلال مرحلة التشييد. واعتُبِرَت النتيجة العامة ”مُرضية“. وحصلت إدارة المشروع على تقييم مُرض لأن الآلية طبقت الضوابط المناسبة الكفيلة بالآتي: (أ) رصد التقدم المحرز في التشييد وإطلاع الإدارة العليا على المستجدات بانتظام؛ و (ب) إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة لضمان أن يلبي المشروع توقعاتهم. وخلص المكتب أيضا إلى أن الضوابط المفروضة

على عملية الشراء المتعلقة بالتعاقد مع مقاول التشييد مُرضية عموما. وقدمت توصيتان تم إغلاق ملفّيهما فورا قبل إتمام المراجعة.

٣٤ - ويجري حاليا تنفيذ المراجعة الثالثة والأخيرة للمشروع، لتغطية مرحلة ما بعد التشييد مباشرةً.

رابعا - التقدم الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - التقدم في أعمال التشييد

٣٥ - بعد الانتهاء من إنشاء الهياكل العلوية لمستودعات المحفوظات وقاعة المحكمة والطابق الأرضي من مبنى المكاتب في أوائل عام ٢٠١٦، أنجز المقاول جميع الأعمال المتبقية، التي تشمل التجهيزات والتشطيبات الداخلية والخارجية؛ وتركيب لوازم الكهرباء والسباكة ونظام التدفئة والتهوية والتكييف ونظام إطفاء الحرائق؛ والأشغال الخارجية مثل نظام التصريف؛ وتركيب الأنابيب ومد الكابلات اللازمة لمعدات الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات؛ وتركيب السياج المحيط؛ وتخطيط المساحات الخضراء في الفناء، بما في ذلك إعادة غرس الشجرة في وسط الفناء.

٣٦ - وحسب ما ورد في الفقرة ٥٠ من التقرير السابق للأمين العام (A/70/698)، ظل المشروع عرضة لمخاطر يمكن أن تؤثر على الجدول الزمني لتنفيذه، يخرج بعضها عن سيطرة الأمم المتحدة ويمكن أن يتحقق رغم تدابير التخفيف التي يطبقها فريق المشروع. ويدخل في هذه المخاطر التأخيرات التي تحدث في تسليم المواد المستوردة.

٣٧ - وقد تحقق هذا الخطر بالفعل فيما يتعلق بتسليم الجدار الساتر (النوافذ الخارجية). وهذا الجدار هو من العناصر الهيكلية المعقدة في المشروع، ويحتل مكانة بارزة في مبنى المكاتب. ويتألف الجدار من مكونات مترابطة ومتتابعة صنعتها ثلاث شركات مختلفة موجودة في أربعة بلدان. وكان لا بد من تقطيع المكونات و/أو تجميعها في دار السلام ونقلها إلى أروشا لتركيبها. وقام المقاول، الذي يتحمل وحده المسؤولية عن الجدار الساتر بموجب عقد التشييد، بالاستعانة بمقاول من الباطن لتصميم الجدار وتدبير مستلزماته وتركيبه.

٣٨ - وأبلغ المقاول الآلية ومهندسي المشروع المعماريين في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦ بأن مقاول الباطن قد أصدر أمر شراء الجدار الساتر. غير أن الآلية علمت، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بحدوث تأخيرات في تصنيع المكونات الرئيسية للجدار، وبالتالي في شحنها.

٣٩ - وبنهاية آب/أغسطس ٢٠١٦، كانت جميع مكونات الجدار الساتر لمبنى المكاتب قد وصلت إلى جمهورية تترانيا المتحدة، باستثناء فتحات التهوية الزجاجية. وحدث تقدم كبير في تركيب الجدار في مبنى المكاتب بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، باستثناء فتحات التهوية الزجاجية. ووصلت هذه المكونات المتبقية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ثم رُكّبت في مبنى المكاتب.

٤٠ - وبدأت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مرحلة الاختبار والتشغيل، اللازمة للوصول إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، وامتدت حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لإتاحة الوقت لكي ينتهي أخصائيو التركيبات ومقاولو الباطن العديدون من إعداد جميع الوثائق والشهادات المتعلقة بنتائج الاختبار وتقديمها إلى المهندسين المعماريين للتحقق منها.

٤١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُنجز المشروع بنطاقه الكامل على النحو الذي حُدد في تقرير الأمين العام (A/66/754) واعتمدته الجمعية العامة في قرارها A/64/240 باء. وسلّم المقاول الموقع رسميا إلى الأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبدأ الموظفون في ممارسة عملهم في المباني الجديدة في يوم الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٢ - ومع الوصول إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، انتهت مرحلة المشروع المتعلقة بالتشييد وبدأت مرحلة ما بعد الإشغال/العيوب والمسؤولية. وتستغرق هذه المرحلة ١٢ شهرا ابتداء من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويتعين فيها على المقاول إتمام أي أشغال بسيطة مُعلّقة أو مُعالجة أي أشغال معيبة، بناء على إخطار من الأمم المتحدة أو ممن ينوب عنها. وأُعدّت قائمة بالعيوب والنواقص، تشتمل على الأصناف المعيبة الموجودة والأشغال البسيطة التي لم تُستكمل بعد، والتي يتعين على المقاول أن يصححها أو يستكملها، في إطار التفتيش الذي يُجرى بعد الوصول إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل.

باء - مواصلة الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية

٤٣ - عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠، واصل فريق المشروع بذل جهوده الرامية إلى الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع.

٤٤ - وظلت الاستعانة بعناصر محلية سمة أساسية من سمات هذا المشروع منذ مرحلة تخطيطه الأولى، واستمر ذلك الأمر بشكل أنشط عقب اختيار شركة مقاولات تترانية معروفة، هي شركة Jandu Plumbers Ltd. ولهذه الشركة، التي مقرها في أروشا، تجربة تزيد على ٥٠ عاما في جمهورية تترانيا المتحدة، وهي ملمة تماما بالممارسات السائدة على الصعيد المحلي في مجالي التصميم والتشييد، وبإجراءات الشحن والاستيراد والاستعانة باليد العاملة

والحصول على مواد البناء في المنطقة. ونشر المقاول حوالي ٢٠٠ من العمال ذوي المهارات والعمال المؤقتين، من بينهم عدة نساء من أروشا والمجتمعات المحلية المجاورة. وكانت هذه الخبرة مكسباً بالغ الأهمية للمشروع.

٤٥ - وجميع المواد الخام المستخدمة في تنفيذ المشروع، بما في ذلك الإسمنت والرمل والحصى والأخشاب، هي مواد محلية. وتأتي التشطيبات المتعددة، مثل العناصر المميزة المكونة من حجر تانغا والحجر الجيري والخشب، من مختلف أنحاء جمهورية تترانيا المتحدة. وكذلك تم توريد الشجرة المغروسة في الفناء، التي تشكل العنصر الذي يتمحور حوله المشروع، من جهة توريد محلية. وتراعى في تصميم المرفق، قدر الإمكان، العمليات والممارسات المحلية المعمول بها في مجال الصيانة، وتم التقليل فيه عموما من كمية المعدات التي يجب صيانتها، باستخدام التهوية الطبيعية في مبنى المكاتب، على سبيل المثال.

جيم - الدروس المستفادة

٤٦ - وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٩، وسعياً إلى تحقيق أهداف الفقرة ٦ من القرار ٢٥٨/٧٠، واصل فريق المشروع تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من مشاريع التشييد الأخرى، بما في ذلك أشغال التشييد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقر الأمم المتحدة.

٤٧ - ومن الدروس المستفادة في هذا الصدد، التي طبقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) التقيد بالمبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد على الصعيد العالمي الصادرة عن مكتب خدمات الدعم المركزية، لا سيما المتعلقة منها بمرحلة الإنجاز شبه المكتمل ومرحلة ما بعد التشييد؛

(ب) التعاون مع الدولة المضيفة في جميع جوانب المشروع؛

(ج) الإبقاء على فريق المشروع طوال مرحلتي التصميم والتشييد؛

(د) الاحتفاظ بخطة محكمة وشفافة للاتصال بين أصحاب المصلحة والجهات المعنية بإدارة المخاطر وتعزيز تلك الخطة؛

(هـ) تجنب تغيير نطاق المشروع أثناء مرحلة التشييد؛

(و) التواصل المبكر مع دائرة إدارة المرافق وتحديد متطلبات الصيانة؛

(ز) النظر على النحو الواجب في إعادة استعمال قطع الأثاث والمعدات الموجودة؛

(ح) الاحتفاظ بسجل للدروس المستفادة من هذا المشروع والدروس المستفادة من مشاريع أخرى والمطبقة على هذا المشروع.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، تم في إطار المشروع تحديد الدروس المستفادة منه وأفضل الممارسات الخاصة به، وسيستفاد منها في مشاريع التشييد الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الوقت الحالي ومستقبلاً. وفيما يلي بعض من أفضل الممارسات التي حددها فريق المشروع، والتي ساعدت في إنجاز هذا المشروع بنجاح:

(أ) ينبغي النظر في وضع التصميم النظري داخليا، كلما أمكن ذلك. فبالنظر إلى أن عملية بدء المشاريع تكون بطيئة في كثير من الأحيان، قد يتيح التصميم الداخلي تحقيق وفورات مالية، ويؤدي إلى تقصير مدة المشروع، ويساعد على تعزيز شعور جميع الجهات المعنية بالمشروع بملكية المشروع منذ بدايته؛

(ب) يمكن أن يكون وجود شركات محلية مصدر قوة للمشروع، وينبغي اشتراط الاستعانة بشركات محلية، سواء فيما يتعلق باستشاري الهندسة المعمارية أو مقاولي التشييد. ويمكن أن يساعد عقد حلقات دراسية بشأن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان إلمام المتعاقدين الدوليين والمحليين بالعملية كما ينبغي لكي يتنافسوا بطريقة فعالة؛

(ج) ينبغي عقد اجتماعات مشتركة، حسب الاقتضاء، بين الأمم المتحدة، والمقاول والمتعاقدين معه من الباطن لاستعراض حالة أوامر الشراء والتسليم والتركيب، بهدف التقليل إلى أدنى حد من احتمال حدوث تأخيرات، والوقوف على تدابير للتخفيف منها وإرساء تلك التدابير؛

(د) ينبغي وجود منسق للأمم المتحدة في الموقع لتنسيق عمل المقاول الرئيسي وغيره من المقاولين الذين يقومون بتركيب معدات الأمم المتحدة، إذا اقتضى الأمر. فذلك سيساعد على الحد من احتمال حدوث اختلال في أشغال كل من هؤلاء المتعاقدين؛

(هـ) يمكن تحقيق وفورات في التكاليف من خلال القيام إلى أقصى حد ممكن بإعادة استخدام الأصول الموجودة؛

(و) ينبغي النظر بعناية في توقيت عملية التعويض عن التأخيرات، دون مساس بالاحتفاظ بحق القيام بذلك حسب الاقتضاء.

دال – مرحلة ما بعد التشييد

٤٩ – مع إتمام مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، دخلت الآلية مرحلة ما بعد التشييد، وهي تشغل المباني منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٥٠ – وعلى النحو المبين في التقرير السابق للأمين العام، أنشأ رئيس قلم الآلية آنذاك، بُعيد بدء الأشغال في الموقع، فريقا عاملا مكرسا لتحديد وتنسيق جميع الإجراءات اللازمة لضمان إشغال المرفق الجديد بكفاءة وفي الوقت المحدد، بعد إتمام مرحلة الإنجاز شبه المكتمل. وكان الفريق العامل يتألف من رئيس القلم آنذاك، ورئيس الشؤون الإدارية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفريق المشروع، ورؤساء شؤون الأمن وتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة والمشتريات في المحكمة، ومديرة المشروع، والموظفين الإداريين والقانونيين العاملين في الآلية في أروشا. وتلقى أيضا الفريق العامل الإرشاد والدعم التقنيين من مكتب خدمات الدعم المركزية.

٥١ – ومع اقتراب موعد الانتقال، أنشأ رئيس القلم آنذاك أيضا فرقة عمل مخصصة داخل الفريق العامل لقيادة العمليات التقنية والإجراءات العملية الأخيرة في الميدان.

٥٢ – وأمكن عن طريق الفريق العامل تحديد الأصول التي يمكن إعادة استعمالها ونقلها للمباني الجديدة، وتولى الفريق قيادة عملية شراء الأصول والمعدات اللازمة، وتحديد المستعملين النهائيين واحتياجاتهم، والتخطيط لعمليات الانتقال المقررة للموظفين والمحفوظات والأصول وتنفيذها إلى حد كبير، وتنسيق أعمال تركيب المعدات التقنية تحت مسؤولية الأمم المتحدة. وأقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في مراجعته الثانية للمشروع، بالدور الإيجابي الذي اضطلع به الفريق العامل.

الانتقال

٥٣ – تمت عملية الانتقال بسلاسة في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على النحو المقرر. ونُقل جميع الموظفين، والمعدات اللازمة، والمحفوظات الرقمية، ومحتويات المكتبة، وتعمل جميع العناصر بشكل سليم. واستمر إبلاغ موظفي الآلية بانتظام بجميع مراحل الانتقال، وقدمت لهم إرشادات في لقاءات مفتوحة وفي شكل خطي. وقد استلزمت العملية، في جملة أمور، تعبئة الأثاث والمعدات من مكتب الآلية السابق، وتركيب الأثاث والمعدات، ونقل السجلات الحساسة بطريقة مأمونة. وكان من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لعملية الانتقال النجاح في نقل وتركيب معدات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات التابعة للآلية، التي ترتبط بمنصة واحدة في مكاتب الآلية في أروشا، ولاهاي، وكيغالي.

٥٤ - وبسبب المتطلبات الأمنية والتقنية، تقرر نقل المحفوظات المادية على مراحل خلال فترة خمسة أسابيع في أوائل عام ٢٠١٧. ولا تزال هذه المحفوظات مؤمّنة في المباني السابقة للآلية إلى أن يجري نقلها.

الانتقال من مشروع التشييد إلى إدارة المباني

٥٥ - قام مدير المشروع بتسليم جميع المهام إلى الموظفين الرئيسيين في إدارة الآلية في أروشا لضمان الانتقال السلس واستمرار توافر المعارف المتعلقة بتشغيل المرفق وصيانته فيما بعد. وفي إطار عملية تسليم المهام، تلقى الفريق المسؤول عن إدارة المباني الجديدة دليل العمليات والصيانة. ويتضمن هذا الدليل ما يلي: قائمة العيوب والنواقص المتعلقة بالأشغال الثانوية والمعيبة المتبقية؛ ونتائج اختبار جميع المعدات والأشغال والنظم وتشغيلها ؛ وأدلة مستعملي النظم والمعدات؛ وشهادات جهات التركيب المتخصصة، كتركيب نظم مكافحة الحرائق وإخمادها؛ وتوصيات المصنعين واشتراطاتهم المتعلقة بالصيانة؛ والضمانات واتفاقات الصيانة؛ والرسومات المختومة الرسمية؛ وتفاصيل المواد المستخدمة، وتفاصيل بيانات الاتصال الخاصة بجميع الموردين والمصنعين. وإضافة إلى ذلك، تلقى الموظفون المعنيون التدريب والتوجيه فيما يتعلق بالنظم الرئيسية في المرفق. وتم تسليم المفاتيح وقطع الغيار. وتولى مسؤول الخدمات العامة في فرع الآلية في أروشا مسؤولياته بصفته المنسق المعين للمشروع خلال فترة المسؤولية عن العيوب.

خامسا - الجدول الزمني للمشروع

٥٦ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بدأت الآلية عملياتها في فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٥٧ - وفيما يتعلق بتشييد مرفق جديد لفرع الآلية في أروشا، كان من المقدر في البداية أن يستغرق المشروع، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خمس سنوات وثلاثة أشهر، مع إشغال المبنى في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (انظر A/66/754). واستجابة لطلب من الجمعية العامة، تم تقصير مدة المشروع فيما بعد إلى أربع سنوات، لتنخفض بذلك عن الموعد الأصلي بمقدار ١٥ شهرا، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/67/696).

٥٨ - وتمشيا مع هذا الإطار الزمني المنقح، دخل المشروع سنته الرابعة وقد أُنجزت بنجاح جميع الأنشطة المقررة لمرحلة ما قبل التشييد. وينص عقد التشييد والجدول الزمني للمشروع (انظر A/69/734)، على أن تكتمل أعمال التشييد في غضون ١٢ شهرا، اعتبارا من ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٥٩ - بيد أنه، في التقرير السابق للأمين العام، كان المتوقع أن تكتمل الأشغال فعلياً بحلول أيار/مايو ٢٠١٦، نتيجة لبطء التقدم في الموقع عما كان متوقعا، بسبب خطأ طبوغرافي وتبديل إدارة الموقع وما ترتب على ذلك من مسائل متعلقة بمراقبة النوعية. وورد في التقرير السابق أيضا تحذير من أن المشروع لا يزال عرضة لمخاطر يمكن أن تؤثر كذلك على الجدول الزمني، بما فيها إمكانية حدوث تأخيرات في شحن وتسليم المواد التي يتطلب توفيرها مدة طويلة.

٦٠ - وتجسدت هذه المخاطر في تأخير تسليم الجدار الساتر. ورغم أن هذا التأخير كان خارجا عن سيطرة الأمم المتحدة، فقد سعت الآلية فورا وبصورة استباقية إلى إيجاد حلول. فاعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٦، عندما ظهرت هذه المسألة، قامت الآلية بما يلي:

(أ) مساعدة المقاول على وضع خطة عمل لتركيب الجدار الساتر بالتسلسل، استنادا إلى الجدول الزمني المحددة لصنعه وتسليمه؛

(ب) وضع ترتيبات مع المقاول للاتصال بموردي المكونات المختلفة في مختلف البلدان، والمساعدة مباشرة على ذلك، سعيا إلى الإسراع بالإنتاج؛

(ج) تقديم المساعدة اللوجستية بالنسبة للبنود التي يجب شحنها جوا للتعجيل بمواعيد التسليم؛

(د) البقاء على اتصال وثيق مع كل من المقاول والمتعاقد من الباطن، بوسائل من بينها عقد اجتماعات عديدة بقيادة رئيس القلم آنذاك؛

(هـ) مواصلة إطلاع الدولة المضيفة على المستجدات، والتماس أي مساعدة مناسبة؛

(و) المساعدة على تحديد تدابير مؤقتة تمكّن من استمرار التقدم في تجهيز التشطيبات الداخلية.

٦١ - وتأسف الآلية لوتيرة التقدم هذه التي كانت أبطأ من المتوقع خلال مرحلة التشييد. ولم تفتأ تبذل كل جهد، بالتعاون مع مكتب خدمات الدعم المركزية والجهات الأخرى

صاحبة المصلحة، من أجل إنجاز الأشغال بأكبر سرعة ممكنة، مع المحافظة على النطاق، ومعايير الجودة، ومتطلبات السلامة، وآليات الرقابة اللازمة. ومن الجدير بالإشارة أن الإنجاز شبه المكتمل والإشغال قد سبقا الموعد الأصلي للإنجاز الذي كان مقدرا له الربع الأول من عام ٢٠١٧.

٦٢ - ويرد في المرفق الثاني جدول زمني منقح للمشروع، يراعي ما ورد أعلاه.

سادسا - الخدمات المتعاقد عليها

عقد التشييد

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق المشروع إدارة عقد مقاول البناء، وهو شركة Jandu Plumbers Ltd.

٦٤ - وتغير الجدول الزمني للتشييد المنصوص في العقد أن مدته ١٢ شهرا تمتد من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بسبب الخطأ الطبوغرافي غير المتوقع، الذي أوقف الأشغال لمدة ٣٨ يوما في بداية مرحلة التشييد، على النحو المبين في التقرير السابق للأمين العام. ولما كان هذا الخطأ لا يعزى إلى المقاول، فقد جرى تمديد الموعد المحدد في العقد لشركة البناء وفقا لذلك.

٦٥ - ونتيجة لذلك، أرجئ موعد الإنجاز المنصوص عليه في العقد من ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ بعدما اقترح المقاول استبدال نظام التدفئة والتهوية والتكييف. ونتج عن هذا الاستبدال نظام ذو درجة كفاءة أفضل ودعم كامل بعد البيع في المنطقة، دون أي تكلفة إضافية على الأمم المتحدة. ومع أن الاستبدال كان مفيدا للأمم المتحدة وتمت الموافقة عليه، كانت المنظمة ملزمة بإجراء استعراض مستقل للاستبدال المقترح، بالإضافة إلى تقييم المهندسين المعماريين. وأدى الاستعراض الإضافي إلى تأخير في إجراءات طلبات الشراء من جانب المقاول، ولذلك مددت الأمم المتحدة مجدداً موعد الإنجاز المنصوص عليه في العقد من ٦ نيسان/أبريل إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦. ولم يكن لهذا التأخير في طلب شراء نظام محسّن للتدفئة والتهوية والتكييف تأثيرٌ على التقدم الفعلي المحرز عموما أو وتيرة الأشغال في الموقع، لأن العمل لم يتوقف أبدا أثناء عملية استعراض الاستبدال، ولأن النظام البديل لم يكن مطلوبا إلا في مرحلة لاحقة من المشروع.

٦٦ - ومع ذلك، لم يتم التقيد بموعد الإنجاز الذي تقرر أن يكون في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساسا إلى التأخر الشديد من جانب المقاول في إنجاز الجدار الساتر - أو النوافذ

الخارجية للمرفق، على النحو المبين في الفرع الرابع من هذا التقرير. وقد ينتج عن الفرق بين موعد الإنجاز المنصوص عليه في العقد وتاريخ الإنجاز شبه المكتمل، حيثما يعزى ذلك إلى المقاول، تطبيق بعض سبل الانتصاف التعاقدية، بما يشمل التعويض عن التأخير، لصالح الأمم المتحدة.

٦٧ - وعملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨، يُطلب من الأمين العام أن يعمل على استرداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن الأخطاء وحالات التأخير، حيثما كان القيام بذلك مجديا من الناحية الاقتصادية. وتعتزم الأمم المتحدة أن تطالب باسترداد هذه التكاليف، حسب الاقتضاء، وسيتم الإبلاغ عن نتائج ذلك في سياق التقارير المقبلة عن ميزانية الآلية.

٦٨ - وفي هذا الصدد، تشاورت الآلية مع مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية فيما يتعلق بعدد من العوامل، بما فيها توقيت الإجراءات المشار إليها. واتُّفق على أن الآلية ينبغي ألا تسعى إلى الاحتجاج ببند التعويض عن التأخير قبل الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، لتجنب المخاطرة بحدوث مزيد من التأخير في شغل واستخدام المرفق من جانب الأمم المتحدة. ولذلك، اتُّفق على أنه يُستحسن النظر في أيّ من سبل الانتصاف التعاقدية هذه خلال مرحلة ما بعد تشييد الخاصة بالمشروع.

٦٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أبلغت الأمم المتحدة المقاول أنها ستمتنع عن الدفع لقاء الإنجاز شبه المكتمل، ريثما تقوم المنظمة بتقييم أي تعويضات عن التأخير وأي أتعاب إضافية يتعين على الأمم المتحدة أن تدفعها للخبراء الاستشاريين فيما يتصل بالتأخير. وحتى تاريخ صياغة هذا التقرير، كانت المناقشات لا تزال جارية بين الأمم المتحدة والمقاول.

عقد الخدمات المعمارية

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق المشروع إدارة عقد مجمل الخدمات المعمارية مع شركة استشارية معمارية وهندسية تُدعى ”Ridge and Partners LLP“، وتعمل انطلاقا من أوكسفورد، بالمملكة المتحدة، وقد دخلت تلك الشركة، في إطار المشروع، في شراكة من الباطن مع شركة استشارية أخرى تدعى ”FBW Architects and Engineers Ltd“ وتعمل انطلاقا من كمبالا.

٧١ - وخلال مرحلة التشييد، قدّم المهندسون المعماريون خدمات متعلقة بإدارة التشييد والإشراف على الموقع، بمساعدة من الفريق المقيم المعني بالإشراف. وتولّوا رصد سير أعمال البناء وكفالة وفائها بمواصفات التصميم والجودة، واستعراض الطلبات المتعلقة بالمواد المقدمة

من المقاول وبرامج عمله، وتقييم أوامر التغيير والبدائل التي يقترحها المقاول، والتوصية بتقديم دفعات جزئية إلى المقاول.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفّذت ثلاثة تعديلات للعقد المعماري. فمدّد التعديل الأول مرحلة التشييد ٣٨ يوماً بسبب التأخير الناتج عن الخطأ الطبوغرافي المشار إليه أعلاه، دون أن تتكبَّد الأمم المتحدة أي تكاليف. وكان التعديل الثاني يتعلق بزيادة وجود المهندسين المعماريين في الموقع وتوفير خدمات إضافية، خصص لها مبلغ مؤقت لا يتجاوز ٠٠٠ ٦٥ دولار، ولا يُدفع إلا لقاء الخدمات اللازمة للتعجيل بمرحلة الإنجاز شبه المكتمل، من خلال إجراء تقييمات إضافية في الموقع واستعراض أنشطة التشييد الأساسية؛ وتحديد الاستراتيجيات اللازمة من أجل إتمام تلك المرحلة؛ وتوفير معلومات محدثة يومية بشأن حالة المشروع. أما التعديل الثالث، فمدّد مرحلة التشييد إلى ما بعد ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ لأغراض تقديم الخدمات المعمارية التي تلزم حتى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، والتي تبلغ تكلفتها ٢٠٠ ١٢٤ دولار كحد أقصى.

٧٣ - وعملاً بعقد مجمل الخدمات المعمارية، يتعين على المهندسين المعماريين توفير خدمات متعددة خلال فترة المسؤولية عن العيوب، بما في ذلك التحقق من إعداد قائمة العيوب والنواقص؛ واستعراض أدلة التشغيل والصيانة؛ وتقديم تقرير بشأن تقييم الأداء المتصل بالتشييد. وفي نهاية فترة المسؤولية، سيقدّمون توصياتهم بشأن الموافقة النهائية للأمم المتحدة على ما تم من أشغال.

سابعاً - نفقات المشروع وتكاليفه

٧٤ - تبلغ الميزانية الإجمالية المعتمدة للمشروع ٧٣٣ ٧٨٧ ٨ دولاراً (بما يشمل اعتمادا مخصصا للطوارئ قدره ٣٧١ ٠٥٠ ١ دولاراً). وقد تمت مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة. ويبيِّن الجدولان التاليان النفقات الفعلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والنفقات المتوقعة خلال الفترة المتبقية من المشروع. وتُعرض أيضاً في الجدولين الواردين أدناه تفاصيل النفقات الفعلية والمتوقعة للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ (باستثناء مخصصات الطوارئ) إضافة إلى النفقات المحمّلة على صندوق الطوارئ.

الجدول ١

المصروفات والالتزامات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ (باستثناء مخصصات الطوارئ)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	المبالغ المعتمدة[أ]	النفقات								
		٢٠١٣	المبالغ المدفوعة فعليا في عام ٢٠١٤ استنادا إلى البيانات المالية لعام ٢٠١٤	المبالغ المدفوعة فعليا في عام ٢٠١٥ استنادا إلى البيانات المالية لعام ٢٠١٥	المدفوعات المؤقتة لعام ٢٠١٦ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	التزامات عام ٢٠١٦ المقرر صرفها في عام ٢٠١٧	النفقات المتوقعة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حتى إنجاز المشروع[هـ]	مجموع النفقات	العجز الذي ستغطيه مخصصات الطوارئ	إعادة التوزيع	العجز المنقح الذي ستغطيه مخصصات الطوارئ
	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح=(ب إلى ز)	ط=(أ-ح)	ي	ك=(ط+ي)
أولا - التشييد[هـ]	**٦٣٦٥ ٨٨٧**	**-**	**٢٩١٢**	**١١٠٤ ٠٤٤**	**٤٤١٦ ٠٢٤**	**٢٦١ ١١٣**	**٨٣٣ ٢١٨**	**٦٦١٧ ٣١١**	**(٢٥١ ٤٢٤)**	**-**	**(٢٥١ ٤٢٤)**
ثانيا - المهندس المعماري وإدارة المشروع								-			
أتعاب المهندس المعماري[ب]	٦٣٦ ٥٨٩	-	٣٩٩ ٢٢٢	٧٧ ٤٧٠	١٧٤ ٣٠٨	١٣٥ ٥٧٢	١٨٩ ٢٠٠	٩٧٥ ٧٧٢	(٣٣٩ ١٨٣)	-	(٣٣٩ ١٨٣)
الإشراف على المشروع وإدارته[ج]	٦٣٥ ٨٠٠	١٥٥ ٩١٩	١٤٣ ١٧٢	١٥٤ ٥٨٢	١٥٩ ٢٠٠	-	-	٦١٢ ٨٧٣	٢٢ ٩٢٧	(٢٢ ٩٢٧)	-
السفر[د]	٩٩ ٠٨٦	١٢ ٣٩٦	٥٤ ٤٧٥	٥٩ ٠٩٢	-	-	-	١٢٥ ٩٦٣	(٢٦ ٨٧٧)	٢٢ ٩٢٧	(٣ ٩٥٠)
المجموع الفرعي، ثانيا	**١٣٧١ ٤٧٥**	**١٦٨ ٣١٥**	**٥٩٦ ٨٦٩**	**٢٩١ ١٤٤**	**٣٣٣ ٥٠٨**	**١٣٥ ٥٧٢**	**١٨٩ ٢٠٠**	**١٧١٤ ٦٠٨**	**(٣٤٣ ١٣٣)**	**-**	**(٣٤٣ ١٣٣)**
مجموع تكاليف المشروع (بدون مخصصات الطوارئ)	**٧٧٣٧ ٣٦٢**	**١٦٨ ٣١٥**	**٥٩٩ ٧٨١**	**١٣٩٥ ١٨٨**	**٤٧٤٩ ٥٣٢**	**٣٩٦ ٦٨٥**	**١٠٢٢ ٤١٨**	**٨٣٣١ ٩١٩**	**(٥٩٤ ٥٥٧)**	**-**	**(٥٩٤ ٥٥٧)**

(أ) المخصصات المعتمدة الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع شركة خارجية للاستشارات المعمارية من أجل إعداد وثائق التشييد التفصيلية، وتأدية مهام إدارة التشييد، والاضطلاع بمسؤوليات المهندس المعماري المقيّد في السجلات.

(ج) يعكس هذا البند تكلفة التعاقد مع مدير للمشروع يتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(د) يعكس هذا البند تكلفة سفر الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

(هـ) يتعلق بجزء العقد الذي لم تُقيد له التزامات في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على أن تُقيد هذه الالتزامات في عام ٢٠١٧.

مخصصات الطوارئ والنفقات المحمّلة على صندوق الطوارئ

الجدول ٢

بيان تفاصيل مخصصات الطوارئ والمبالغ المنفقة منها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	مخصصات الطوارئ المعتمدة[أ]	النفقات المحمّلة على صندوق الطوارئ				المبلغ الإجمالي المتبقي من مخصصات الطوارئ
		٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المجموع	
	أ	ب	ج	د	هـ=(ب+ج+د)	و=(أ-هـ)
أولا - التشييد[ب]	**٩٥٤ ٨٨٣**		**٢٥١ ٤٢٤**		**٢٥١ ٤٢٤**	**٧٠٣ ٤٥٩**
ثانيا - المهندس المعماري وإدارة المشروع[ج]						
أتعاب المهندس المعماري	٩٥ ٤٨٨	٦٤ ٢٧٢	٨٥ ٧١١	١٨٩ ٢٠٠	٣٣٩ ١٨٣	(٢٤٣ ٦٩٥)
الإشراف على المشروع وإدارته	–	–	–	–	–	–
السفر	–	–	–	٣ ٩٥٠	٣ ٩٥٠	(٣ ٩٥٠)
المجموع الفرعي، ثانيا	**٩٥ ٤٨٨**	**٦٤ ٢٧٢**	**٨٥ ٧١١**	**١٩٣ ١٥٠**	**٣٤٣ ١٣٣**	**(٢٤٧ ٦٤٥)**
المجموع	**١ ٠٥٠ ٣٧١**	**٦٤ ٢٧٢**	**٣٣٧ ١٣٥**	**١٩٣ ١٥٠**	**٥٩٤ ٥٥٧**	**٤٥٥ ٨١٤**

(أ) مخصصات الطوارئ المعتمدة على النحو المبين في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) محسوبة بنسبة ١٥ في المائة من تكاليف التشييد وأتعاب المهندس المعماري.

(ج) التعديل ٢ الذي أجراه المهندس المعماري، بمبلغ قدره ٠٠٠ ٦٥ دولار، والتعديل ٣، بمبلغ قدره ٢٠٠ ١٢٤ دولار.

استخدام مخصصات الطوارئ

٧٥ - بناء على الدروس المستفادة من مشاريع تشييد كبرى أخرى، وتماشيا مع أفضل الممارسات المعمول بها في هذا القطاع، وافقت الجمعية العامة، حسب ما اقترحه الأمين العام، على رصد مخصصات للطوارئ تبلغ ٣٧١ ٠٥٠ ١ دولاراً وتمثل ١٥ في المائة من التكلفة المقدَّرة للمشروع.

٧٦ - ويُتوقّع تحميل نفقات إجماليها ٥٥٧ ٥٩٤ دولارا على صندوق الطوارئ. ويمثّل هذا المبلغ زيادة قدرها ٨٦١ ٢٧٨ دولارا عن التقديرات البالغة ٦٩٦ ٣١٥ دولارا التي أبلغ عنها في التقرير السابق للأمين العام. ويعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية اللازمة لتغطية ما يلي: (أ) تمديد الإشراف على المشروع وإدارته لأن التقدم المحرز أبطأ مما كان متوقعا،

(ب) الأتعاب المسددة لقاء الخدمات المعمارية الإضافية والموسعة المطلوبة عملا بالتعديلين التعاقديين الثاني والثالث المذكورين أعلاه، بهدف الإسراع بإتمام مرحلة الإنجاز شبه المكتمل، وإطالة أمد خدمات المهندسين المعماريين وصولا إلى تلك المرحلة لأن التقدم المحرز أبطأ مما كان متوقعا.

٧٧ - وتتماشى عمليات سحب الأموال هذه مع أفضل الممارسات في هذا المجال ومع توصية مجلس المراجعين بأن تكون مخصصات الطوارئ هي اعتمادات محددة في الميزانية تُرصد للمعالجة السريعة للتأثير المترتب من حيث التكاليف على مخاطر المشروع، إذا تحققت تلك المخاطر، دون الحاجة إلى تأخير المشروع وطلب زيادة في التمويل. وقد أجرى فريق المشروع تحليلاً دقيقاً، بالتشاور الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية، قبل إجراء التعديلات التعاقدية المذكورة. وتناول هذا التحليل، على وجه الخصوص، الظروف التالية:

(أ) أجريت التعديلات في إطار الالتزام التام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراء التي وضعتها الأمم المتحدة. وكانت القيمة النقدية لهذه التعديلات متسقة ومتماشية مع الأتعاب وفقا لأسعار عام ٢٠١٣ بموجب العقد الحالي؛

(ب) لم يكن من المناسب اللجوء إلى الخيارات الأخرى، التي شملت إعادة طرح العطاءات في مرحلة هامة من التشييد واستخدام الموارد الداخلية، إذ كان الأمر سينطوي، في جملة أمور، على مشاكل محتملة فيما يتعلق بالمسؤولية المهنية عن المشروع؛

(ج) بقي استخدام احتياطي الطوارئ في حدود الميزانيةِ الإجمالية المعتمدة والغرضِ المقرر من استخدام مخصصات الطوارئ.

٧٨ - وفي تاريخ الإنجاز شبه المكتمل، كان الرصيد المتوقع لمخصصات الطوارئ المتصلة بالمشروع يبلغ ٤٥٥ ٨١٤ دولارا. وسيؤخذ في الاعتبار الجزء غير المستخدم من الاعتماد المخصص للطوارئ، بما يشمل أي رصيد حر متبق في إطار النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٧، وسيتم الإبلاغ عنه في سياق تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٩ - ومع إنجاز المشروع بنطاقه المعتمد، لا يُتوقّع سحب المزيد من أموال الطوارئ المخصصة للمشروع.

الكفاءة في تخصيص الموارد

٨٠ - ساعدَ الالتزام المستمر للأمين العام بتوخي أقصى درجات الفعالية في تخصيص الموارد، وبتحقيق أوجه الكفاءة، عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٨، على ضمان إنجاز المشروع في حدود الميزانية الإجمالية.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدِرَت ستة أوامر تغيير يتعلق معظمها بتعديلات طفيفة تستند إلى ظروف الموقع الفعلية، تماشيا مع أفضل الممارسات المتبعة في مشاريع التشييد التي تقضي بإبقاء أوامر التغيير في حدها الأدنى. وبسبب التعويض عن تلك الأوامر بفرص لتحقيق وفورات، لم ينتُج عن أي منها تكاليف إضافية للمشروع. وإضافة إلى ذلك، اتبع في كل أوامر التغيير الإجراء الذي اعتمده فريق المشروع والذي يتقيد تقيدا صارما بالأحكام الواردة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل مشتريات الأمم المتحدة، وتندرج فيه آليات للرقابة.

٨٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية العمل بنشاط مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بخصوص إعادة استعمال الأصول الموجودة، وهو ما أسفر عن تحقيق وفورات وأوجه كفاءة. واستُكمل نقل الأصول من المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انتهاء عمل فريق التصفية التابع للمحكمة الجنائية الدولية. وتلقت الآلية من المحكمة الجنائية الدولية، منذ بدء عمل فرع أروشا، أصولاً تبلغ قيمتها ٧,٨ ملايين دولار. ومن أصل هذا المبلغ، يعكس مبلغ قدره ٥,٦ ملايين دولار قيمة الأصول التي استُعملت على وجه التحديد في المرفق الجديد. ويشمل ذلك الأثاث المكتبي، إضافة إلى المعدات المكتبية والأمنية، والمعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

ثامنا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٣ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المرفق الأول

صورة منظورية للتصميم المعماري للمباني الجديدة التابعة للآلية في أروشا، ٢٠١٤.

المباني الجديدة التابعة للآلية في أروشا عند الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

المرفق الثاني

الجدول الزمني للمشروع

الجدول الزمني المتعلق بمشروع إنشاء المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)